

## مصر مساهمة زراعة القطن

رأى سمو الأمير عمر طوسون باشا

توشك مدة السنة التي حددتها الحكومة لحصر زراعة الأقطان أن تنتهى وأصبح  
لا مناص من النظر في مسألة تجديد الحصر أو العدول عنه

ولقد قلت دواماً وما زلت أقول أن اذاعة أمر كهذا تلتحق أضراراً جمة بمصلحة  
مصر الاقتصادية بصرف النظر عما ينجم عنه من اضطراب خطر يلحق الملاك والمزارعين  
الذين اعتادوا من أزمان مديدة الطريقة الثنائية أى زرع نصف الأرض قطعاً هذا عدا  
أن ذلك يعد تداخلاً في أعمال الأفراد الخصوصية . وفضلاً عن ذلك فإن العجز الذي  
ينشأ عن الحصر تافه جداً بالنسبة لمحصول القطن العالمى حتى لا يستدعى أية حركة  
صعود عندما يذاع نبأ هذا العجز بينما أقل خبر عن نقص المحصول في أمريكا ينتج  
عنه في الحال صعود في ثمن الأقطان وأعظم دليل على ذلك ما وقع حديثاً

فقد اذاعت الحكومة في أول أغسطس تقدير المساحة المزروعة قطعاً والبسالف  
مسطحتها ١٠٩٣٧٠١ فدان (١) ومن اللازم الرجوع إلى زمن بعيد للعثور على السنة  
التي زرعت فيها مساحة تعادل مساحة هذه السنة . وعلى فرض ان متوسط محصول  
الفدان الواحد مثل نفس متوسطه في السنوات العشر الأخيرة أى أربعة قناطير يكون  
النتائج ٤٨٠٤٣٧٤ رنة قنطار وهو من أقل المحصولات التي رأيناها . فإى رد فعل حدث  
في السوق على أثر هذه الأذاعة . الجواب على ذلك أن الأثمان ظلت على حالها في  
الغد ونزلت بعض بنوط في اليوم التالى وقارن الآن هذه النتيجة بما وقع على أثر  
ورود نبأ نقص المحصول في أمريكا لتتحقق ان أكبر المشايخين لمبدأ تخفيض مساحة  
القطن ليس في استطاعتهم بعد هذه المقابلة تأييد نظريتهم والتمسك بها

(١) منشور هذا البلاغ في هذا العدد من الفلاحة

ان الحالة التي نشأت هذا العام من قرار الحكومة باهظة الضرر بمصلحة الجميع ولا سيما الزراع فلقد تخيلت الحكومة خطأ أنها بتخفيض مساحة زراعة القطن تزداد بالطبع مساحة زراعة الحبوب و بزيادة الرسوم الجمركية على الدقيق والعلال الأجنبية يتمتع استيرادها أو يقل وتكون النتيجة لذلك صعود أسعار منتجات البلاد وتخفيف أعباء المزارعين ولكن هذه الطريقة أى طريقة رفع مستوى أثمان الحاصلات المحلية المعدة للاستهلاك فى البلاد لا فى الخارج بوسائل مصطنعة مشكوك كثيراً فى فائدتها من الوجهة الاقتصادية العامة لا سيما انه فى غير استطاعتنا السيطرة على أسعار القطن الذى نصدرة إلى الخارج مع انه قد يكون فى حيز الأستطاعة أن تنجح هذه الطريقة بعض النجاح فيما لو كانت المساحة المزروعة حبوباً لم تبلغ هذا الحد من الجسامة ولم تصل إلى هذه الوفرة المتناهية التى لا ينفع ولا يثمر تجاهها أى شىء حتى ولا تعليه الرسوم الجمركية

ولقد كان من أحسن الوسائل وأفضلها ترك المالكين يزرعون ما يشاءون لانهم أدرى من الحكومة بمصالحهم . وأرى انه لو أتبعتم هذه الطريقة لكان قد حدث ما يأتى :

ان أكبر مساحة زرعت قطناً فى مصر ٢٠٨٢٤٢٠ ر فداناً وذلك منذ عامين أى سنة ١٩٣٠ وفى السنة الماضية نقصت المساحة بمحض رغبة المزارعين إلى ١٦٨٢٩٣٨ ر فداناً والسبب فى ذلك ان كثيراً من هؤلاء يتسوا من انحطاط أسعار القطن ومصاريف زراعته فأثروا أن يزرعوا محله حبوباً ولكن كان هذا بارادتهم وفى الأرض التى هى أكثر صلاحاً لزراعتها من زراعة القطن . وفى استطاعتى أن أقول انى أنا نفسى الذى يعترض على قانون حصر المساحة اجريت ذلك فى احدى مزارعى الا ان هذه الطريقة لا تأتى بفائدة فى كل ناحية اذ انى فى اراض أخرى من ممتلكاتى تجود فيها زراعة القطن حرمت الاستفادة من زراعته فيها

وانى اذا ذكرت ما حدث لى فذا ذلك الا من باب ضرب المثل والا فالذين وقعوا فى الحالة التى وقعت لى كثيرون وأنا أعتقد انه لا بد ان تنقص المساحة فى السنة الحالية ايضاً اذا ترك الناس وشأنهم فيها وربما وصلت إلى ١٥٠٠٠٠٠٠ فدان تقريباً بالنظر للاسباب عينها فيكون عندنا ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠٠ فدان زيادة على المساحة التى أعلنت عنها الحكومة فى العام الحالى وهذه المساحة التى تقل من زراعة الحبوب يكون لها أثرها فى تخفيف الضغط على أسعارها من جهة ومن جهة أخرى فان زرعها قطننا يكون أفيد للمصلحة العامة فى مصر من الوجهة الاقتصادية واليك أيضاً ذلك : —

من الواضح انه عند ماتصدر الحكومة قانونا بحصر زراعة القطن يمتنع المزارعون عن زراعة هذا الصنف فى الأرض التى تكون أضعف الاراضى وتنتج أقل محصول . وبالعكس يزرعونه فى الأرض الجيدة التى تأتى با أكبر محصول . والنتيجة ان هذه الـ ٤٠٠٠٠٠٠ فدان التى حرمت من زراعة القطن هى أضعف الأراضى المعدة لزراعته فهى لا تنتج متوسط ناتج القطن العام بل تنتج أقل منه وبما ان المتوسط العام كان أربعة قناطير فى الأعوام العشرة التى خلت فمتوسط محصول الفدان من هذه الـ ٤٠٠٠٠٠٠ فدان لا يمكن أن يأتى با أكثر من ثلاثة قناطير . وحينئذ يكون مجموع محصولها ١٢٠٠٠٠٠٠ قنطار وبضرب هذه القناطير فى ثلاثة جنيهات نحصل على ٣٦٠٠٠٠٠٠ ج وإذا قدرنا ان نفقة الفدان الواحد أربعة جنيهات يكون مجموع النفقات ١٦٠٠٠٠٠٠ جنيهة وباستئزال هذه القيمة من مجموع الثمن يكون عندنا ربح قدره ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

ولنفحص الآن ما جنيته من هذه الـ ٤٠٠٠٠٠٠٠ فدان بعد حصر المساحة فى السنة الحالية . ولنقدر أنها بأأكملها زرعت قمحا لكى نحصل منها على أكبر الفوائد ونضع جانباً مسألة ضعفها وان مقداراً كبيراً منها كان بوجه التحقيق مزروعا شعيراً أو برسيا فالأرض التى من هذه الرتبة لا يفل فدانها عند زرعها قمحاً أكثر من ثلاثة أراذب

بلا نزاع ويساوى الأردب الواحد حسب السعر الحالى جنيهاً واحداً فيكون ثمن محصول الفدان ثلاثة جنيهاً وبإضافة ٦٠ قرشاً ثمن اربعة أحمال تبين سعر الحمل ١٥ قرشاً إلى المبلغ السابق يكون ثمن محصول الفدان ٣٦٠ قرشاً وباستنزال نفقات الزراعة التى تبلغ حوالى ١٦٠ قرشاً عن الفدان الواحد يتوفر عندنا ٢٠٠ قرش أو ربح صاف قدره ٨٠٠٠٠٠٠ جنيهه وباستنزال هذه القيمة من القيمة السالفة نرى فرقاً قدره ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيهه زيادة فى ربح القطن

وبقى علينا أيضاً بعد هذا البيان أن نعرض ملحوظة . وهى ان ال ٨٠٠٠٠٠٠ جنيهه التى هى عبارة عن ربح الغلال هى ربح فى الظاهر أكثر مما هى فى الحقيقة وذلك من الوجهة الاقتصادية العمومية لأنها تقود كانت فى البلاد وغاية الأمر أنها أنتقلت من يد إلى يد بدون أن تزيد شيئاً فى النقود المتداولة قبلاً بينما ال ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه ثمن القطن تقود وردت من الخارج وأضيفت إلى النقود التى كانت متداولة فيها . والنقود الواردة من الخارج هى الربح الحقيقى . ورب معترض يعترض قائلاً ان ذلك يستدعى شراء مقدار من الحبوب التى لم تزرع فى ال ٤٠٠٠٠٠٠ فدان من الخارج والجواب على ذلك انه لا توجد أية ضرورة لهذا الشراء لان عندنا مقادير وافرة من هذا المحصول . وهذه المقادير هى علة الارزاء التى ينوء ظهراً باعبائها وهى هى السبب فى الارتباك التى وقعت فيها الحكومة ولم تهتد بعد إلى كيفية حل هذه الأزمة التى تتخبط فى دياجيرها . وعلى ذلك أرى ان الحكومة لو تركت نواميس الطبيعة تسير فى مجراها عوضاً عن أن تتدخل فيها لكانت هذه النواميس قد حلتها حلاً أحسن من حلها

أما الكمية التى كانت تزيد فقد قلت قبلاً ان الفرق الزائد الناتج من المساحة التى حرمها قانون الحصر هى كمية تافهة لا يعتد بها بالنسبة لمحصول القطن العالمى وحيث ان هذا الفرق ١٢٠٠٠٠٠٠ قنطار فأى تأثير تحدثه هذه الكمية الضئيلة فى سوق

القطن العالمية اللهم لا شيء. أما نفع ثمنها في هذه الأزمة الطاحنة فانه يكون نفعاً محسوساً مملوساً. على أنها لو كانت حتى ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ قنطار لكان التأثير في السوق لا شيء أيضاً ومن ناحية أخرى فان قطننا من صنفى الأشمونى والزاجورا كان دواماً له الأفضلية على القطن الأمريكى وبما ان أقطاننا لا تؤثر في السوق فكان من مصلحتنا ان نكثّر من زراعة هذين الصنفين بقدر الأمكان وهذا على فرض أن الحكومة أرادت حصر محصول السكلاريدس لتتمكن من تصريف المخزون منه عندها وبالآجال لنا الأمل بان الحكومة تدرك الفشل الذى أصابها هذا العام في سياستها الأقتصادية والزراعية فتعدل عنها وتسلك طريق الصواب ولا تتماهى في التمسك بقانون الحصر الضار بمصلحة البلاد العامة

عمر طوسون

## تحديد زراعة القطن

قد أصدر مجلس الوزراء في ٦ أكتوبر الماضى القرار الآتى بشأن تحديد زراعة القطن:

« بحث مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢ فيما يجب تقريره بشأن تحديد مساحة الأراضى التى تزرع قطناً في سنة ١٩٣٢ و١٩٣٣ الزراعية وبعد ان استعرض وجوه النظر المختلفة وما تقتضيه حالة البلاد الزراعية والأقتصادية رأى ان من مصلحة البلاد التزام حد وسط في زراعة القطن فلا تباح زراعته اطلاقاً بلا قيد ولا تقييد قيداً شديداً كما جرى في العام الماضى ولهذا قرر مجلس الوزراء ما يأتى : —

أولاً — أن يسمح لكل شخص بان يزرع من القطن ما لا تزيد مساحته عن ٥٠ ٪ من الاراضى التى في حيازته مهما كانت صفة هذه الحيازة

ثانياً — لا يسمح بزراعة القطن السكلاريدس إلا في المنطقة الشمالية من الدلتا ولا يجوز أن تزيد المساحة التى تزرع منه على ٤٠ ٪ تطبيقاً للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣١

وقد أعدت مشروعات القوانين اللازمة لتنفيذ هذا القرار والاجراءات متخذة لأصدارها في أقرب وقت (١)